ويجئ المؤنث فيهما وما بجيئه معهما يكون فرعا لما بجيئه يكون بدونها ووزن الفعل فرع وزن الكلم لان الفعل فرع الكلم فيكون وزنه فرعا لوزن الكلم والوصف فرع الموصوف لانه تابع له وما هو تابع فهو فرع والعدل فرع المعدول عنه لتأخره عنه والعجمة فرع العرب لان لغة كل قوم اصل بالنسبة اليهم ولغة غيرهم فرع على افهامهم والتركيب فرع الافراد لانه موقوف عليه والجمع فرع الواحد لكون حصوله موقوفا على حصول الواحد واما الالف والنون ففيه خلاف قال الكوفيون ان الالف والنون يمنعان الصرف اذا وجد سبب آخر بالاصالة للمضارعة فيكونان فرعين على زيد ونا عليه وقال البصريون ليس لهما معنى يصيران به فرعا لشئ اي من جهة كانا علامتي التذكير فيجب ان يكونا فرعين على ما زيد ونا عليه الا انهما يمنعان الكلم من الصرف عند تحقق سبب آخر للمشابهة لا في التانيث وجه المشابهة قد مر وقول البصريين اولا ما لهذه الجهة واما لانه لو كان كونهما فرعين على ما زيد ونا عليه سببا واحدا لكان مثلهما هاشم وبصر عند تحقق سبب آخر غير منصرف وهو حال منصرف فاذا حصل في الكلم اثنان منها يصيران بها فرعا من وجهين فيشبه الفعل الذي هو فرع الكلم من وجهين الاول ان الكلم مستغن عنه في الافادة والفعل غير مستغن عنه فيها ولا يكون مستغنيا فهو فرع والثاني ان الفعل مشتق من الكلم والمشتق فرع المشتق منه فلما اشبه ما فيه سببان الفعل من وجهين قطع عما قطع عنه الفعل وهو التنوين ونية الجر اشبه وما تكرر فيه سببان واحد فكانه اجتمع فيه سببان فيمنع الصرف واما السبب الواحد غير المكرر فلا يمنع الصرف لان الكلم مع الواحد مماثل بين الاصل وهو الصرف وبين الفرع وهو ترك الصرف فلم يترجح ذلك الجانب الفرع فجذبه الاصل لكونه اصلا اذا الاصل في الكلم الصرف فاذا اجتمع فيه اثنان ترجح جانب الفرع فجذبه عن جانب الاصل فيمنع الصرف وما وجد ذلك فيه اي الكلم الذي وجد ذلك غير منصرف

احد عشر

احد عشر اسما خمسة منها لا ينصرف حالة التنكير وهي افعل وهو يمنع الصرف حال كونه صفة في الاصل بالحقيقة لا على التوهم وبهذا القيد احترزنا عن اربع في قولنا مررت بنسوة اربع فانه منصرف لعروض الوصفية فيه واحترزنا عن واحد واحد فانه منصرف عند سيبويه لعدم تحقق كونها اوصافا في الاصل والمعترض ان يعترض بان يقول ان الصرف اربع انما هو لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء لكونه قابلا للعروض الوصفية والجواب عنه ان المراد من التاء التي لا يقبلها وزن الفعل والتاء التانيث والتاء القابل لها اربع ليس بتاء التانيث بل تاء التذكير الموضوعة لعلامة المذكر فلا يصدق ما ذكرت فتعين انصراف لعروض الوصفية مثال افعل صفة نحو احمر فانه غير منصرف للوصف ووزن الفعل وفعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران فان مؤنثه سكرى وهو غير منصرف للصفة والالف والنون واحترزنا بقوله الذي مؤنثه فعلى عن فعلان الذي مؤنثه فعلانة نحو سعدان وسعدانة مرعيان ومرعيانة فانه منصرف في حالة التنكرة لخروج الالف والنون عن المضارعة لما في التانيث بدخول التاء عليهما والمعدول نحو ثلاث ورباع وهما عدلا عن ثلاثة ثلاثة واربعة اربعة فانهما غير منصرفين في حالة التنكير للصفة والعدل وما في آخره اي الكلم الذي حصل في آخره الف التانيث فانه يمنع الصرف سواء كانت ممدودة او مقصورة مثال الممدودة حمراء وصحراء ومثال المقصورة نحو صبلى وبشرى لان الفي التانيث فيهما قامت مقام السببين اذ الالف علم التانيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام صبلد وبشرا ضم اليه الالف بل هي صيغة موضوعة عليه جرد بجرد تانيثا فرد الجمع الاقصى وقيده بالاقصى اشارة الى ان خروج الجمع المانع من الصرف هو ان لا يجمع مرة اخرى جمع التكسير احترازا عن مثل مواصل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)